

بسم الله الرحمن الرحيم



البيان الختامي وتوصيات وقرارات الاجتماع الثاني لمحافظي المجلس العربي للمياه

الإسكندرية ١-٢ يوليو ٢٠٠٧

عُقد الاجتماع الثاني لمجلس المحافظين بمدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية أيام ١-٢ يوليو (تموز) ٢٠٠٧ بحضور (٢٦) من السادة المحافظين و(١٥) من الضيوف والمراقبين من أعضاء المجلس العربي للمياه ومن المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية المهمة بقضايا المياه في المنطقة العربية. وكان في مقدمة الحاضرين سمو الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود نائب وزير الدفاع والطيران والشئون العسكرية للملكة العربية السعودية ورئيس مجلس إدارة جائزة الأمير سلطان بن عبد العزيز العالمية للمياه والرئيس الشرفي للمجلس العربي للمياه وكذا دولة الرئيس الصادق المهدي رئيس وزراء السودان الأسبق وزعيم حزب الأمة ومعالي المهندس كمال علي وزير الري والموارد المائية بالسودان نائب رئيس المجلس العربي للمياه ومعالي المهندس عبد الكبير زهود كاتب الدولة المكلف بالماء بالمملكة المغربية وعضو اللجنة التنفيذية ومجلس محافظي المجلس العربي للمياه والمرفق رقم (١) يشمل قائمه بالسادة الحضور.

وقد افتتح الاجتماع باسم الله ثم الترحيب بسمو الأمير لتشريفه اجتماع مجلس المحافظين ودعوة سيادته لتولي رئاسة الاجتماع في دورته الثانية حيث ألقى سموه كلمة (مرفق ٢) عبر فيها عن تقديره لجهود المجلس العربي للمياه وتحمله مسؤوليات جسام ومهام عظام للتصدي لمشاكل المياه وكوارثها بالمنطقة وطرح رؤيته لأوضاع المياه في المنطقة العربية بعرض أربعة موضوعات على جانب كبير من الأهمية ، وهي تتناول ما يلي: -

١. إغتصاب المياه العربية من قبل دولة تتخطى الحدود وتغتصب الأراضي لتستولى على الموارد المائية.
٢. الإرهاب المائي الذي قد يضرب المنطقة ويدمر مواردها ومنشئاتها المائية.

٣. عدم كفاءة الإدارة المائية كأحد الأسباب الرئيسية لمشاكل الأمن المائي والغذائي.

٤. ضرورة الأخذ بالتقنيات المتقدمة لتأمين الحصول على مياه آمنة وصالحة لشرب العباد وارتواء البلاد.

وقد أعرب العديد من السادة أعضاء المجلس عن شكرهم العميق وثنائهم على مبادرة سمو الأمير بطرح هذه الموضوعات كمحاور هامة للعمل في مواجهة هذه المخاطر التي يجب أن يسهم فيها المجلس العربي إسهاماً فعالاً واتفق السادة الأعضاء بالإجماع على اعتبار الكلمة وثيقة من وثائق عمل المجلس العربي للمياه وأخذ المسائل التي طرحها سموه في الاعتبار ومعالجتها في خطة عمل المجلس وبرامجه التنفيذية.

أعقب ذلك تقديم تقرير رئيس المجلس عن ما تم من أعمال وبرامج وإنجازات خلال الفترة المنقضية منذ اجتماع مجلس المحافظين في دورته الأولى في شهر ديسمبر ٢٠٠٦ وحتى تاريخ هذا الاجتماع (ملحق رقم ٣) وتضمن التقرير مجموعة من التوصيات للمرحلة القادمة تتضمن ما يلي: -

- ١- دعوة السادة الأعضاء لدعم الجهود الرامية لاستكمال البنية المؤسسية للأمانة العامة من خلال المساعدة في اختيار الأمين العام للمجلس طبقاً للشروط المرجعية المطروحة على أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتم تفعيل الأمانة العامة.
- ٢- المساهمة الإيجابية في إصدار المجلة العلمية للمجلس من خلال المشاركة الفعالة في الوقت المناسب للمحافظة على توقيت إصداراتها وحل مشاكلها المالية من خلال تحديد رسوم في مقابل الحصول عليها.
- ٣- العمل على استضافة المنتدى العالمي السادس للمياه الذي سيعقد في عام ٢٠١١ بأحد الدول العربية مدعومة بجهود وإمكانيات المجلس العربي للمياه.
- ٤- إنشاء صندوق مالي (Trust Fund / Endowment Fund) يكون العائد منه كافي للوفاء بتمويل تشغيل أجهزة وأنشطة المجلس على المدى البعيد.
- ٥- تشجيع المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية الأعضاء في المجلس على تبني تنفيذ جوانب من خطة عمل المجلس وتوسيع دائرة عضوية المجلس.
- ٦- توجيه الدعم الذي تقدمه المنظمات والهيئات الدولية لتنفيذ البرامج ذات الأولوية لحل مشاكل المياه العربية والخروج منها بالدروس المستفادة التي يمكن أن تنتقل إلى مناطق أخرى من العالم لها نفس الظروف بواسطة الخبراء والعلماء العرب.

وفي ضوء مقترحات سمو الأمير وبيان معالي رئيس المجلس وما تلى ذلك من عرض لجان ومجموعات عمل المجلس وشبكات المتخصصين وبرامج التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية وما تم من إنجازات في إطارها، بالإضافة إلى ما تم عرضه من تصورات وشروط مرجعية لإنشاء الأكاديمية العربية للمياه ... خلصت المناقشات والمداولات إلى التوصيات والقرارات التالية:

أولاً: في شأن إنشاء المقر الدائم للأمانة العامة والفروع وإقرار اللائحة الداخلية للمجلس

- يتقدم مجلس محافظي المجلس العربي للمياه بكل الشكر والتقدير لحكومة جمهورية مصر العربية لما تقدمه من دعم للمجلس العربي للمياه ممثلاً في إستضافة وتجهيز مقره الدائم وتوفير الإمكانيات والموارد لتشغيل الأمانة العامة مستعينة بأحدث الوسائل التكنولوجية الحديثة وتكليف العناصر الإدارية والفنية اللازمة.
- يشيد مجلس المحافظين بالإنجازات التي تمت خلال الفترة المنقضية منذ إجتماعها السابق ويوجه الشكر لرئيس المجلس والعاملين بالأمانة العامة لهذا الكم من الإنجازات ويعتبرونها استهلالاً عظيماً لأعمال المجلس في دورته الحالية وبشرة خير وفأل طيب لمزيد من النجاح والإنجازات.
- يشيد المجلس بما تحقق في المملكة المغربية من إنشاء فرع المجلس العربي للمياه بالرباط ويتمنى أن يحقق ذلك المزيد من الإنجازات على الصعيد الوطني ومنطقة شمال افريقيا تضاف الى سجل المجلس، ويدعو الأخوة بدولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لتفعيل فرع المجلس في دبي ليكون مركزاً لنشاط المجلس بمنطقة الخليج .
- وافق السادة أعضاء مجلس المحافظين على إقرار "النظام الداخلي" للمجلس بعد تعديله في ضوء المقترحات التي تلقتها الأمانة العامة من السادة الأعضاء.

ثانياً: فى شأن العضوية

- وافق مجلس المحافظين بالإجماع على منح السيد الدكتور/ عبد العظيم الحافى من المغرب عضوية مجلس المحافظين كشخصية عربية عامة متميزة طبقاً للمادة الرابعة من دستور المجلس العربى للمياه، نظراً لما يمثله سيادته من قيمة كبيرة فى العمل العام والسياسى والتنفيذى فى المملكة المغربية.
- يحث مجلس المحافظين السادة الأعضاء على السعى لزيادة عضوية المجلس العربى فى دولهم ومؤسساتهم والعمل على تنوعها لتشمل كافة القطاعات التى تشكل ركائز عضوية المجلس ومنتظر المجلس من السادة ممثلى الحكومات الإضطلاع بدور رئيسى فى تنمية وتوسيع دائرة العضوية بدولهم.

ثالثاً: فى شأن تمويل البرامج وميزانية المجلس

- أوضح التقرير المالى للمجلس عن الفترة الماضية (ديسمبر ٢٠٠٦ – يونيو ٢٠٠٧) من حيث الإيرادات والمصروفات ، الذى أظهر أن ميزانية المجلس ما زالت ضئيلة للغاية وبحاجة ماسة الى جهد السادة الأعضاء لتوسيع العضوية واستقطاب المساعدات المادية من الجهات والصناديق العربية المهمة بقطاع المياه.
- دعوة المؤسسات والمنظمات العربية الحكومية وغير حكومية وبصفة خاصة القطاع الخاص للمساهمة فى تأسيس صندوق تمويل عربى يخصص عائدته السنوى للإنفاق على أنشطة وفعاليات المجلس العربى للمياه وتشغيل أجهزته الإدارية، وسيتم فى سبيل ذلك تكوين مجموعة عمل مهمتها زيارة الصناديق والمؤسسات العربية والإسلامية للتمويل للتعريف بأنشطة المجلس وحثهم على المساهمة فى هذا الصندوق لدعم خطة عمل المجلس ، بالإضافة الى دعوة السادة الأعضاء من خلال دوائر معارفهم وإتصالاتهم على تشجيع القطاع الخاص المهتم بمجال المياه على المشاركة فى التمويل.
- دعوة السادة أعضاء المجلس بضرورة المبادرة بتسديد إشتراكات السنة الماضية المتأخره بالإضافة الى رسوم العام الثانى التى تستحق فى يناير ٢٠٠٨.

رابعاً: فى شأن لجان العمل والشبكات العربية

- العمل على إنشاء شبكة للإستخدام الأمثل للمياه العادمة ذات النوعية المتدنية فى مجالات إستخدام إقتصادية وذلك فى ظل ندرة المياه والحاجة الى إستغلال كل قطرة ماء لتوفير الإحتياجات الأساسية. وقد تم تكليف السيد الدكتور/ عاطف حمدي –عضو المجلس- لأخذ زمام المبادرة لإعداد مقترح مختصر يحدد الأهداف والتوجهات والخطوات التنفيذية.
- بحث إنشاء شبكة تابعة للمجلس تهدف الى وضع برامج لتشجيع شراكة القطاع الخاص فى مشروعات إستثمارية فى قطاع المياه تهدف الى الإستثمار فى إنشاء وإدارة مرافق مياه الشرب والصرف الصحى ومياه الرى وكذلك تقديم الخدمات للمنتفعين وتبادل الخبرات بشأن الإطر التنظيمية والقانونية والحوافز المشجعة لشراكة القطاع الخاص والإستفادة من التجارب التى تتم فى المنطقة العربية لتحسين الخدمات واستعاضة التكاليف لتحقيق التنمية المستدامة ، وقد تكون باكورة عمل

الشبكة هو تنظيم ورشة عمل عن دور القطاع الخاص فى تمويل وإدارة مشروعات المياه. وطلب المجلس من الدكتور/ وليد عبد الرحمن -عضو المجلس- إعداد مقترح لإنشاء الشبكة فى ضوء ما عرض فى المجلس من أفكار.

• بحث إنشاء شبكة عربية لشركات القطاع الخاص تتولى تشجيع تصنيع معدات وأجهزة وشبكات مرافق مياه الشرب والصرف الصحى والرى وتحلية المياه ومعالجة المياه العادمة، لدعم إقامة صناعة عربية على المدى القريب بدلاً عن الإستمرار فى الإعتماد على الإستيراد من خارج المنطقة.

• فى ضوء ما عرضه السيد ممثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية بخصوص البرامج التى تنفذها المنظمة حول التوعية المائية والرؤية الإقليمية (ملحق ٤) يحث المجلس المنظمة على توجيه الدعوة مستقبلاً الى المجلس العربى للمياه للمشاركة فى الندوات والمؤتمرات التى يتم تنظيمها فى إطار هذه البرامج فى ضوء ما أكدته المنظمة من أن هذه الأنشطة تدعم خطة عمل المجلس وأن يتم التنويه عن ذلك عند الأعلان عن هذه الندوات والمؤتمرات.

• بالنسبة لما طرح عن المجلة العلمية للمجلس العربى للمياه، فيوصى مجلس المحافظين بأن تركز المجلة فى موضوعاتها على ما هو حديث من العلم والمعرفة والبعد عن الموضوعات التقليدية والمعادة ، وبخصوص تمويل المجلة فقد أعلن سمو الأمير/ خالد بن سلطان بن عبد العزيز عن مبادرته فى إطار "جريدة الحياه" لمنح جهود المجلس الراميه لأصدار المجلة العلمية دعم مالى قدره ثلاثون الف دولار سنوياً، وقد عبر مجلس المحافظين لسموه عن خالص الشكر والعرفان على هذه المكرمة، ويناشد سيادته على أن تكون "جريدة الحياه" نافذة يطل منها المواطن العربى على المجلس العربى للمياه ويتعرف منها على أهدافه وأنشطته وأعماله وإنجازاته.

• الموافقة على تفويض السيد الدكتور/ عادل بشناق لإتخاذ الخطوات التنفيذية لتفعيل المقترح الذى تقدم به سيادته حول إنشاء شبكة المجلس العربى للمياه لتحلية المياه، وأن تتولى الأمانة العامة للمجلس توفير ما قد يطلب من الدعم اللوجيستىكى لتنفيذ الإجراءات المطلوبة لتأسيس الشبكة.

• تفويض السيد الدكتور رئيس المجلس فى تكوين مجموعة عمل لدراسة التقرير الذى تعده الأمم المتحدة من أجل وضع مسودة إتفاقية دولية بخصوص خزانات المياه الجوفية المشتركة وإعداد مذكرة حول ما ورد بالتقرير والتعليق عليه بما يتناسب من الرؤية العربية، ويفيد واضعى التقرير للخروج به فى صورة مناسبة.

• فى ضوء ما عرضه السيد الدكتور/ عاطف حمدى حول إتفاق معهد بارى مع المجلس العربى للمياه لإعداد موسوعة تضم إصدارات معهد بارى من تقارير علمية ودراسات وبحوث فنية ومؤتمرات وبرامج تدريبية فى مجال إدارة الموارد المائية وعناصرها التكنولوجية والإقتصادية وإستخدام المياه المألحة والعادمة حيث تم إنتاج هذه التقارير العلمية بواسطة باحثين عرب أو قدمت فى مؤتمرات نظمها المعهد فى الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٧ شاركت فيها الدول العربية، وافق مجلس المحافظين على إعداد مقر بالأمانة الفنية لإستكمال إعداد الموسوعة وترجمتها للغة العربية وتعميمها لتحقيق أكبر قدر من الإستفادة من هذا الإنتاج العلمى فى قضايا المياه والتنمية ، على أن يتم بحث توفير موارد التمويل المناسبة لإستكمال هذا العمل الهام.

خامساً: في شأن التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية

- وافق مجلس محافظي المجلس العربي للمياه بالإجماع على توقيع مذكرة التفاهم مع المجلس العالمي للمياه، ويرى أن التعاون بين المجلسين يعتبر مكسباً وضرورة لتكامل الرؤى الإقليمية بالمنطقة العربية والرؤى الدولية للمجلس العالمي للمياه في السعي للإستخدام الأمثل للموارد المائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير كل عناصر التقدم التكنولوجي والتطوير والإصلاح المؤسسي والإدارة الرشيدة لقطاع المياه مما يمكن أن يسهم بقوة في تحقيق الأمن المائي والخدمة الجيدة المستحقة لتوفير المياه للمواطنين لأغراض الشرب والزراعة والصناعة مع الحفاظ على البيئة والسلامة الإيكولوجية للموارد المائية ، وإعتبار أن هذه الإتفاقية تحدد الخطوط العريضة للتعاون بين المجلسين.

سادساً: المنتدى العربي الأول للمياه المقرر عقده في أكتوبر ٢٠٠٨

- بناء على ما عرضته السيدة الدكتورة مقررة لجنة المؤتمرات، فقد وافق مجلس المحافظين على الإطار العام لمقترح عقد المنتدى العربي الأول للمياه مع الأخذ في الإعتبار الموضوعات التي أثارها سمو الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز في كلمته وكذلك موضوعات التغيرات المناخية ومواجهة الكوارث الطبيعية مع بحث الجمع بين المنتدى وإحتفال مركز الأمير سلطان بن عبد العزيز بتوزيع الجوائز العالمية للمياه والمؤتمر المصاحب له أو إقامة المنتدى في أحد البلدان العربية التي أبدت رغبتها في إستضافته. آخذاً في الإعتبار أن إقامة مثل هذا المنتدى كل ثلاث سنوات سوف يقوى التمثيل العربي في فعاليات المنتدى العالمي.
- دعوة الدول العربية الراغبة في تنظيم المنتدى العالمي السادس للمياه للتقدم بملف يشرح قدرتها على تنظيم مثل هذه المنتديات الكبيرة وفقاً للمعايير التي تدعو لتنظيم هذا المنتدى، على أن يقدم هذا الملف للأمانة العامة للمجلس العربي للمياه ليتولى تقييم العروض لإختيار الأكثر استعداداً للتأهل وتقديمه ودعمه لدى المجلس العالمي للمياه.

سابعاً: في شأن إنشاء الأكاديمية العربية للمياه

- في ضوء عرض الشروط المرجعية لإنشاء المعهد (الأكاديمية) العربية للمياه والمناقشات المستفيضة التي سجلت اهتمام السادة الأعضاء البالغ بالمبادرة ... يقدم المجلس الشكر للبنك الدولي على مساهمته لتقديم المشورة في إعداد المذكرة التي عرضت ويوافق على منح المزيد من الوقت لمراجعة الشروط المرجعية لأخذ مقترحات السادة الأعضاء في الإعتبار وإعطاء الفرصة للجامعات أو المراكز البحثية الراغبة في استضافة المعهد (الأكاديمية) لإعداد مقترحاتها على ضوء المعايير التي تم الاتفاق عليها على أن يتم تعديل وتنقيح الشروط المرجعية على مدى شهر ثم يعلن عن فتح الباب لتتقدم الجهات الراغبة بعروضها خلال شهرين. وبعد تقديم الطلبات يتم الإعلان عن النتيجة واعتمادها من المجلس ممثلاً بلجنته التنفيذية إذا لم يكن هناك إجتماع مقرر للمجلس في نفس الوقت. وتشكل مجموعة صغيرة تتكون من :

١. د/ وليد عبد الرحمن – الأستاذ بجامعة الملك فهد

٢. د/ صفوت عبد الدايم – ممثل دولة المقر

٣. د/ محمد التوجى- كتابة الدوله المكلفه بالمياه بالمغرب.
٤. د/ شوقي البرغوثي – مدير عام المركز الدولي للزراعات الملحية بدبى
٥. د/ سيف بن راشد الشقصي – سلطنة عمان

لمراجعة المعايير وتعديلها خلال شهر على الأكثر على أن يستمر ممثل البنك مستشاراً فنياً للمجموعة.

توصيات أخرى:

بناء على إقتراح معالى المهندس / عبد الكبير زهود سيتم بحث تخصيص لقاء فى كل منتدى ينظمه المجلس العربى للمياه لتقييم أداء برامج المجلس فى تحقيق أهداف معالجة بعض التحديات (الكرايات) مثل تلوث المياه وهدر الماء والإدارة غير الرشيدة. وذلك كوسيلة عملية للوقوف على ما تحقق ورسم الخطط المستقبلية لتطوير خطة وبرامج عمل المجلس على ضوء ما تحقق ميدانياً.

وبذلك انتهت فعاليات الاجتماع

د محمود أبوزيد

رئيس المجلس العربى للمياه

مرفقات

- (١) قائمه السادة الحضور
- (٢) نص كلمة سمو الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود
- (٣) تقرير رئيس المجلس
- (٤) مذكرة السيد ممثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية